

شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري

Public financial transparency from the perspective of international institutions and its developments in Algerian legislation

أكحل محمد

جامعة باتنة (الجزائر)، akhalameur@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/11/12

تاريخ القبول: 2021/11/10

تاريخ الاستلام: 2021/11/02

ملخص:

تعد الشفافية من المصطلحات الحديثة التي تعني ضرورة إطلاع الجمهور على السياسات وكيفية تسيير المال العام بهدف تحقيق مشاركة جميع الفاعلين بما يضمن الحد من مظاهر الفساد، في الدول المتقدمة تشكل الشفافية إحدى المبادئ الأساسية للتسيير العمومي، وأحد مقومات حكمة المالية العمومية، لعبت المؤسسات الدولية والمالية منها خصوصا دورا رئيسيا في صياغة معاييرها ومؤشرات قياسها، وفرضها كأحد أهم المعايير الواجب توفرها في تسيير المالية العمومية في إطار اتفاقيات الشراكة أو برامج مساعدات التنمية المشروطة، ما يطرح مسألة شرعيتها لمساسها بسيادة القرار المالي العمومي للدول.

والجزائر واحدة من الدول التي كرست مبدأ الشفافية في النص الدستوري، ونظمتها في القوانين المواكبة التحولات الدولية في مجال تسيير المالية العمومية عالميا لكن تجسيده عمليا يعرف تأخرا يعكسه ترتيبها في التقارير الدولية المتعلقة بشفافية المالية العمومية، وجاء القانون العضوي 15-18 بهدف تجسيد شفافية التسيير المالي العمومي لكن نجاحه في تحقيق ذلك ستحكمه نتائج تطبيقه بداية من سنة 2023 في ظل وجود مؤشرات عدة على صعوبة تجسيد التحول المنشود.

كلمات مفتاحية: الشفافية، المالية العمومية، المؤسسات المالية الدولية، الفساد، الحكامة.

Abstract:

Transparency is one of the modern terms that mean the need to inform the public about policies and how public money is managed by those in charge of it in order to achieve the participation of all actors in a way that ensures the reduction of manifestations of corruption. Where the international financial institutions played a major role in creating their standards, and imposing them within the framework of partnership agreements or conditional development assistance programs, which raises

the issue of their legitimacy as they affect the sovereignty of the public financial decision of countries.

Algeria is one of the countries that enshrined the principle of transparency in the constitutional text, and organized it in laws to keep pace with international transformations in the management of public finances, but its practical embodiment knows a delay reflected in Algeria's ranking in international reports related, Organic Law 18-15 came with the aim of embodying the transparency of public financial management, but its success in achieving this will be governed by the results of its implementation starting from the year 2023 in light of the presence of several indicators of the difficulty of embodying the desired transformation.

Keywords: Transparency, public finance, international financial institutions, corruption, governance.

1 - مقدمة

عرف الربع الأخير للقرن الماضي حركة إصلاحية بدأت في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي قامت بإصلاحات شملت إصلاح تسيير المالية العمومية وإصلاح الدولة بشكل عام، ثم امتدت هذه الإصلاحات لبقية دول العالم بداية من ثمانينيات القرن الماضي تحت تأثير المؤسسات المالية الدولية، في هذا السياق تم عقد ندوات ومناقشات على مستوى الخبراء من قبل المؤسسات المالية الدولية بهدف البحث عن السبل الكفيلة بإصلاح تسيير المالية العمومية من أجل تحقيق فعالية أكبر في تخصيص الموارد المالية، إذ تشكل الحاجة لاعتماد سياسة مالية ناجحة مطلباً حيوياً لكل المجتمعات، ولقد سلطت الأزمات المالية التي شهدتها مختلف دول العالم الضوء على العلاقة بين سوء التسيير والحكامة السيئة وانتشار الفساد، وقلة الشفافية، وهو ما أكد على وجود علاقة ترابطية بين غياب الشفافية على مستوى مالية الدولة وحدوث أزمات وانتشار الفساد، وفي هذا يبرز العمل الذي قامت به المؤسسات المالية سواء الدولية أو الجهوية أو المعاهد المتخصصة في صياغة مضمون شفافية المالية العمومية.

وانطلاقاً من كون تسيير المالية العمومية أصبحت حقيقة تتجاوز في أبعادها وتأثيراتها السياق الوطني والدولة القطرية نتيجة التطور التقني الهائل وأهمية قضاياها سواء للأفراد أو الدول والمنظمات، عملت المؤسسات المالية الدولية لتطوير مقاربة تسييرية (مناجيرية) كنموذج لتسيير المالية العمومية، وحل لأزمة التسيير المالي العمومي تحت مسمى حكامة المالية العمومية وساعدها في طرح هذا النموذج عدة عوامل من بينها: عوامة مشاريع التنمية، وأزمة الديون، والتحرير الاقتصادي، حرية التجارة، الخصخصة والتنازل عن المرافق العمومية، وتدويل قضايا الشفافية، في هذا السياق تعد الجزائر واحدة من الدولة المتأثرة بهذا المد الإصلاحية الساعي لفرض مبدأ الشفافية في تسيير المالية العمومية كمطلب رئيسي لنجاح عملية الإصلاح التسيير المالي العمومي .

ولهذا فإن البحث يهدف إلى:

- تحديد ماهية شفافية المالية العمومية وأهميتها، ودور بعض المؤسسات الدولية والجهوية في صياغة مضمونها.

- تناول شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات المالية الدولية، وعرض أهم مستجداها في التشريع الجزائري.

- في هذا السياق يحاول البحث الإجابة عن إشكالية رئيسة:

ما مضمون مبدأ شفافية المالية العمومية كما تقدمه المؤسسات الدولية والمالية منها خصوصا، وما

مستجداته في التشريع الجزائري؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة فحوى الوثائق الصادرة عن المؤسسات والمهينات المتعلقة بشفافية المالية العمومية، وكذا دراسة النصوص التشريعية التي تحكم تسيير المالية العمومية في الجزائر من خلال للمواد المكرسة لمبدأ الشفافية وشفافية المالية العمومية في التشريع الجزائري. للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى محورين رئيسين تناول الأول منهما ماهية شفافية المالية العمومية، ودور بعض المؤسسات الدولية والجهوية في صياغة مضمونها، وركز الثاني على تناول شفافية المالية العمومية من منظور بعض المؤسسات المالية الدولية مع التطرق لأهم مستجداها في التشريعي في الجزائر.

2. ماهية شفافية المالية العمومية ودور بعض المؤسسات الدولية والجهوية في صياغة مضمونها

لقد تبلور الاهتمام بإصلاح تسيير المالية العمومية في إطار المناقشات والندوات المنعقدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحت وطأة زيادة الإنفاق العمومي وعدم فعاليته، بالنظر للتأثير البالغ للمالية العمومية في تثبيت العلاقة الاجتماعية بين المواطنين، والحفاظ على الوضعية الاقتصادية للدول ومؤسساتها¹، ما دفع لتعميق البحث عن أنجع الكيفيات والآليات للتحكم في الإنفاق العمومي وتحقيق تسيير شفاف وفعال للمال العام.

1.2 مفهوم شفافية المالية العمومية

حمل التفكير المالي منذ نهاية القرن الثامن عشر هدفاً أخلاقياً تمحور حول البحث عن الشفافية والعدالة، فالرغبة في جعل المالية العمومية أكثر شفافية لا تنبع فقط من مشروع سياسي ولكنها تتعلق أيضا بالأخلاق السياسية، في هذا السياق تمت المطالبة بضرورة تمتع البرلمان بسلطات رقابة واسعة في المجال الميزانياتي والمالي². تعد الشفافية عنصرا مهما من معايير الحكامة المالية، فهي أداة مؤثرة يُمكن تفعيلها من محاربة الفساد الإداري والمالي، وتعزيز المساءلة، كما يتيح مشاركة المجتمع المدني والمواطنين عموما في صناعة القرار المالي العمومي.

1.1.2 تعريف شفافية المالية العمومية

¹ يحيى ديدني، المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، (ص9).

² Michel bouvier, La transparence des finances publiques : une exigence éthique, politique et scientifique dans : **La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle**, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013,) p10).

تشير لفظة "الشفافية" في اللغة العربية إلى "شف" وهو الذي يستشف ما وراءه أي يمكن أن يُبصر ما وراءه وعليه تعني الشفافية القدرة على إِبصار الأشياء الموضوعية خلف الشيء ومعرفة حقيقتها، وفي اللغة الفرنسية والإنجليزية هي ترجمة لمصطلح 'transparency، transparence' وتعني الشفافية عبر وراء، ما وراء، جلي وواضح، وبذلك يشترك المعنى اللفظي العربي والأجنبي في أن الشفافية "هي الشيء الذي يمكن النظر إليه بسهولة وعلى العكس منه لفظ التعقيم والتستر والإبعاد عن الرؤية.¹

استأثر مفهوم شفافية المالية العمومية باهتمام العديد من السياسيين والمسيرين والإداريين بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية ونتيجة لذلك تعددت تعريفاته ومضامينه، وإن كانت تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بعمليات أربع هي: المصادقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة.²

ينظر للشفافية من عدة زوايا فهناك من يعتبرها أسلوب علمياً لمكافحة الفساد ويعرفها "صلاح زرنوقة" من زاوية صنع السياسة العامة وتنفيذها بأنها "آلية الكشف عن الفساد بأن يكون الإعلام (والإعلان) من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ"، ويرى جيمس أندرسون "أن الأفراد يلعبون دوراً مهماً ومباشراً في صياغة السياسة العامة"، وعليه الدولة ملزمة بالإعلان عن سياساتها، والتعويل على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسية في إطار الشفافية والتعاون بغية التوصل لتحقيق أهداف السياسة العامة والمالية التي لها تأثير مباشر على حياة الأفراد.³

ومن زاوية دراسات المالية العمومية تعد دراسات صندوق النقد والبنك الدوليين من أهم الدراسات في هذا المجال وتأتي دراسة كل من George Kopits، Jon Craig كواحدة من أهم الدراسات التي عرفت شفافية المالية العمومية بكونها "الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بميكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا سياسات المالية العمومية، وحسابات القطاع العام، والتوقعات الخاصة بالمالية العمومية، إنها تتضمن وصولاً سهلاً إلى معلومات موثوقة وشاملة في الوقت المناسب، ومفهومة وقابلة للمقارنة دولياً حول الأنشطة الحكومية سواء التي يتم تنفيذها داخل القطاع الحكومي أو خارجه"⁴.

¹ فارس بن علوش، بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010، (ص 13).

² أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 56.

³ عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية بيروت سنة 2004، الطبعة الثانية، 2006، (ص 141).

⁴ George Kopits and Jon Craig, **transparency in government operations**, occasional paper 24, n158, international monetary fund, n.w, washington, d.c, 1998,(p.1)

ومن زاوية الأخلاق السياسية ينظر للشفافية السياسية كمرادف لأخلقة الحياة السياسية الواجب أن يتمتع بها الحكام، ويرضى بها المحكومون، وتقوم على ثلاثة ركائز " - أن تكون المعلومات ميسرة ومتاحة للجميع. - أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع. - أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة."¹

تعني الشفافية ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجابات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات المتبعة خاصة منها المتعلقة بالسياسة المالية العمومية، وبالأخص ما يتعلق بتسيير النفقات العامة، والشفافية نقيض السرية والتعتيم، في هذا السياق يرى "Michel bouvier" أن شفافية المالية العمومية أصبحت اليوم مطلباً أخلاقياً سياسياً وعلمياً.²

2.1.2 أهمية شفافية المالية العمومية

تغطي الشفافية في مجال المالية العمومية بأهمية عالمية يعكسها تكريس عديد الندوات والملتقيات المتعلقة بالموضوع، واشتغال المؤسسات المالية الدولية والجهوية والوطنية بإعداد موائيق ومدونات، حيث أصدر صندوق النقد الدولي ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ومعه دليل شفافية المالية العامة بداية من سنة 1997. تهدف شفافية المالية العمومية إلى:

- توفير المعلومات الشاملة والموثوقة بشأن أنشطة الحكومة في الماضي والمستقبل، وهو ما يضيء طابع المعرفة على قرارات الحكومة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية وتحسين نوعيتها، كما تسهم في تسليط الضوء على المخاطر المحتملة لآفاق المالية العامة، ما يؤدي إلى استجابة سياسة المالية العامة في وقت مبكر وبسلاسة أكبر للأوضاع الاقتصادية المتغيرة، وبالتالي تقليص احتمال حدوث الأزمات والحد من شدتها.

- "يتمكن المجتمع من خلال شفافية المالية العامة من ترشيد أكبر للموارد سواء كانت مالية أو بشرية، لذا تسمح شفافية المالية بتحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، وتخفيض تكاليف المشروع وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، ومن ثم زيادة كفاءة الاقتصاد ككل، وعلى العكس من ذلك فإن غياب الشفافية يؤدي لإهدار الموارد وعدم استخدامها الاستخدام الأمثل، أي عدم ترشيدها، كما أن نقص الشفافية يعطل دوران منظومة التنمية ويقلل من كفاءة عملياتها وفعاليتها سياستها، مما يؤدي إلى تزايد عدم رضا الجمهور أو المواطن"³.

- تتيح "شفافية المالية العامة لكل من صناعات السياسات والجمهور إجراء نقاش عام يقوم على معلومات أفضل حول تصميم سياسة المالية العامة، وتوفر لهم المعلومات التي يحتاجون إليها لمساءلة حكوماتهم عن اختياراتها المتعلقة بالسياسات العامة، ومن بينها أولويات النفقات العامة.

¹ عماد الشيخ داود، مرجع سابق، (ص 148).

² Michel bouvier, La transparence des finances publiques, op.cit., p10).

³ علي الصاوي، ماهية الشفافية والمساءلة ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية يومي 21 و22 مارس، عمان 2009، (ص 07).

-تساهم شفافية المالية العامة في إبراز المخاطر المحتملة التي تكتنف آفاق المالية العامة، مما يقود إلى إجراءات مبكرة وسلسلة على مستوى المالية العامة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات وتخفيف حدتها.¹

وعليه، تُكمن شفافية المالية العمومية من تحقيق عدة مزايا تتعلق بتحسين المشاركة في العملية الديمقراطية، وزيادة ثقة المواطنين في حكوماتهم، وهو ما ينعكس على شرعية قراراتها المالية، ويسمح بتحسين فعالية أدائها، ويساعد على محاربة ظاهرة الفساد المالي الذي يشكل مصدراً رئيسياً لهدر المال العام.

2.2.2 شفافية المالية العمومية من منظور بعض المؤسسات الدولية والجهوية

استأثرت مسألة الشفافية في مجال المالية العمومية باهتمام متزايد بالنظر لارتباطها بقضايا ترتبط بحياة الأفراد والدول، الأمر الذي جعل المؤسسات الدولية تضعها على جدول أولوياتها، وانعكس هذا في نصوصها وموائيقها وترجم في مبادئها ومن أهم الهيئات المعنية بذلك نذكر: هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والمبادرة العالمية لشفافية المالية العامة.

1.2.2 من منظور هيئة الأمم المتحدة

تم تناول مبدأ الشفافية من قبل هيئة الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة والإعلانات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان إطاراً معيارياً للمبادئ والقيم الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالنسبة للحكومة الجيدة والتنمية.²

حيث أن المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعترف بأهمية المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام، ولا يتصور وجود مشاركة شعبية في ظل انعدام الشفافية وتوفر المعلومات.³

¹ صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، كيف يشجع البنك الدولي زيادة شفافية المالية العامة، 2011، (ص 01)، متاح على الرابط:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/fiscala.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2019/08/16.

²Un-Ohrlls Et Undep, **La Gouvernance pour l'avenir : démocratie et développement dans les pays les moins avancés**, (p 3). Sur le site suivant :

<http://www.undp-aciac.org/publications/other/undp/guides/policy-ldcreport-06f.pdf>.

Consulter le : 22/08/2019.

³Un-Ohrlls Et Undep, **la gouvernance pour l'avenir : démocratie et développement dans les pays les moins avancés**, p 6. Sur le site suivant :

<http://www.undp-aciac.org/publications/other/undp/guides/policy-ldcreport-06f.pdf>.

Consulter le : 13/08/2019.

كما ربط قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 2000/64 الصادر في 26 أبريل لسنة 2000 جلسة رقم 66 بين تحقيق الحكم السديد أي الحكامة الجيدة والبيئة المواتية التي تؤدي إلى التمتع بحقوق الإنسان، موضحاً أن الحكامة الجيدة "هي التي تتصف بالشفافية، المسؤولية والمشاركة، وتستجيب لاحتياجات الشعب وتطلعاته".¹

ب- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

يركز البرنامج على الشفافية باعتبارها أحد المعايير التي يستند إليها برنامجه للحكامة القائم على مقارنة سياسية تستند إلى معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان في التنمية، وإدخال مفهوم التنمية البشرية كمعطي جديد في عملية التنمية، لكنها لا تهمل الجانب المالي كمجال رئيسي لتحقيق التنمية الإنسانية المنشودة.

كما أن المعايير التسعة التي قدمها البرنامج للحكامة² تمثل مبادئ أساسية تسهم في تحقيق الحكامة المالية، فلا يمكن تصور تحقيق التنمية الإنسانية في ظل غياب تسيير للمالية العمومية دون احتكامه لمعايير الشفافية والمشاركة، حكم القانون، المساواة، الكفاءة والفعالية، المساءلة والرؤية الاستراتيجية، وعليه فإن المعايير التي وضعها البرنامج للحكامة تشكل ذاتها أهم المعايير التي تضمن تحقيق الحكامة المالية.

تمثل المبادرة بين الدول المتقدمة والدول النامية لخلق بيئة على المستوى الوطني والدولي تسمح بتحقيق التنمية والتخلص من الفقر، حيث جاء في نص المادة 13 منها "إن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد في جملة أمور على توافر الحكم الرشيد في كل بلد، ويتوقف أيضاً على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية..... ويرتكز على القانون"³.

حيث ربط نص المادة 13 من الإعلان تحقيق أهداف الألفية بمدى توفر الحكامة الجيدة في كل بلد ومعاييرها المتمثلة في الشفافية في النظم المالية والإنصاف والقابلية للتنبؤ وسيادة القانون.

¹ هيئة الأمم المتحدة، مفوضية حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان، قرار رقم 2000/64، الصادر في 26 أبريل لسنة 2000، جلسة رقم 66. على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx>. Consulter le : 23/09/2019

² أنظر في هذا: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة، ايقونات للخدمات المطبعية، عمان، 2002، (ص 102).

³ الأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قرار رقم 55/02، الدورة الخامسة والخمسون، الصادر بتاريخ 08/09/2000، رقم الوثيقة

ج- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

طرحت هيئة الأمم المتحدة اتفقيتها لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003 في قرارها الصادر تحت رقم 58/04، وقد دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005، تعد أول صك ملزم قانوناً يشمل مجموعة من المعايير والتدابير والقواعد الملزمة لجميع الأطراف المصادقة عليها¹.

تهدف هذه الاتفاقية إلى ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، وذلك من خلال العمل على تعزيز مشاركة المجتمع المدني، وتجسيد مبادئ سيادة القانون والتسيير الجيد للممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة، وباستقراء نصوص المواد (5، 6، 7، 8، 10، 12، 13)، نلاحظ أن الاتفاقية تولي أهمية لضرورة تفعيل آليات الحكامة المالية كأحد متطلبات مكافحة الفساد، حيث تركز على تبني وضع أطر سياسية قانونية من خلال إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، تعمل هذه الهيئات على إتاحة الفرصة للمجتمع المدني والقطاع الخاص كفواعل رئيسية مشكلة لمنظومة الحكامة المالية الجيدة من المساهمة في الحد من تفشي الفساد عبر آليات تشكل الشفافية أحد أهم معاييرها .

2.2.2 من منظور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

حظي مبدأ الشفافية باهتمام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتجلى ذلك في عدة وثائق منها: الممارسات الجيدة في مجال شفافية الموازنة، والمبادئ العشرة للحكامة المالية الواردة بتوصية مجلس المنظمة لعام 2015، والممارسات الجيدة في مجال تعزيز مفهوم النزاهة في الصفقات العمومية، وكذا إصلاح الإدارة العمومية.

يرى François-Roger Cazala " أن المنظمة تركز على مبدأ الشفافية في قطاع الموازنة العامة، وهي مجموعة من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بشفافية الموازنة المنشورة في سلسلة من الوثائق"².

أ- الممارسات الجيدة في مجال شفافية الموازنة

انطلاقاً من قناعة المنظمة بكون الشفافية تعد العنصر الأساسي في تجسيد الحكامة المالية، صاغت المنظمة المبادئ التوجيهية لشفافية الموازنة التي تعد أكثر الوثائق تطوراً وعلاقة بمجال تسيير المالية العمومية، الممارسات الجيدة لشفافية الموازنة لسنة 2002 تعد مرجعاً للدول الأعضاء في المنظمة في قيادة عملية الموازنة، ويشمل عدة مراحل من إعداد الأهداف إلى غاية

¹ هيئة الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الفساد، قرار الجمعية العامة رقم 58-04 المؤرخ في 31/10/2003، الدورة الثامنة والخمسون، وثيقة رقم 4/58/RES/A، ص 06. على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/453/13/PDF/N0345313.pdf? Open Element>

تاريخ الاطلاع 2019-04-15

² François-Roger Cazala, structure et procédures pour le renforcement de la discipline et de la responsabilité financière, Dans Michel BOUVIER (dir.), **La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde**, actes de l'IVE Université de printemps de Finances Publiques, L.J.D.J, Paris, 2009, (p33).

تقديم الحساب، حيث عرفت الشفافية بأنها " إتاحة المعلومات المتعلقة بالموازنة للجمهور في زمن مناسب بجودة عالية، وبطريقة وميسرة"¹.

يرى "Carlos Santis" أن "ميثاق شفافية المالية العمومية" لصندوق النقد الدولي يميل إلى أن يقتصر على الحكامة المالية داخل السلطة التنفيذية، في حين أن الممارسات الجيدة في شفافية الموازنة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تأخذ في الاعتبار دور البرلمان في عملية الموازنة².

يتطلب تحقيق الشفافية والمساءلة في المالية العمومية بموجب الممارسات الجيدة لشفافية الموازنة قيام البرلمان بدوره الرقابي على عملية الموازنة، عبر إتاحة الوثائق للبرلمان، وتسهيل مشاركة الجمهور في عملية الموازنة³.

ب- المبادئ العشرة للحكامة المالية والميزانياتية

بعد مرور عقد على تقديمها لوثقتها المهمة في مجال تسيير المالية العمومية المسماة " الممارسات الجيدة لشفافية الموازنة"، أصدرت توصية تتضمن عشرة مبادئ للحكامة المالية الجيدة لضمان نجاعة وفعالية تسيير المالية العمومية قائمة على تبي الشفافية والنزاهة والانفتاح والمشاركة والمساءلة والنهج الاستراتيجي في التخطيط لتحقيق الأهداف الوطنية.

ج- دعم النزاهة في الصفقات العمومية

تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رائدة في إدراك أهمية الشفافية في تحقيق حكامة الصفقات العمومية بحيث عمدت لإرساء أربعة مبادئ هي: الشفافية، وجودة التسيير، ومنع سوء السلوك والمساءلة، والرقابة لتعزيز النزاهة في الصفقات العمومية⁴، وكان الهدف العام هو دعم جهود النزاهة من خلال مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التسيير الفعال للصفقات العمومية، باعتبار أن الصفقات العمومية تمثل أحد أهم آليات صرف المال العام⁵.

3.2.2 المبادرة العالمية لشفافية المالية العمومية

¹OCDE, « **Transparence budgétaire – les meilleures pratiques de l'OCDE** », Revue de l'OCDE sur la gestion budgétaire, Vol. 1, n°3.2002(p7).

²Carlos Santiso, combattre la corruption et améliorer la gouvernance financière : l'institution financiers internationales le renforcement du contrôle budgétaire dans les pays en développements, **revue française d'administration publique**, no119, 2006/3,(p469).

³OCDE, **recommandation du conseil sur la gouvernance budgétaire**, gouvernance publique et développement territoriale, Éditions OCDE, 2015, (p142).

⁴OCDE, **Principes de l'OCDE pour renforcer l'intégrité dans les marchés publics**, Éditions OCDE, 2010,(P21.)

⁵ بلغت الصفقات العمومية في الاتحاد الأوروبي عام 2002 حوالي 1.5 تريليون أورو بحيث تمثل ما نسبته 15% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، مما يجعله نشاطا اقتصاديا مهما للحكومة ومجالا يكون تأثير الفساد فيه كبير على أموال دافعي الضرائب، أنظر في هذا:

OCDE, **l'integrite dans les marches publiques, la bonne pratique de A à z**, éditions OCDE, 2007, (p10) .

تعتبر المبادرة العالمية لشفافية المالية العمومية واحدة من أهم المبادرات الهامة التي تم أنشاؤها سنة 2011 كشبكة عمل للفاعلين المهتمين بتعزيز الشفافية المالية والمشاركة والمساءلة في جميع أنحاء العالم، والمؤسسين الأساسيين لها هم البنك وصندوق النقد الدوليين وشراكة الموازنة الدولية (IBP) ووزيري المالية في حكومتي البرازيل والفلبين، وانضم الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لهذه المبادرة لاحقاً عام 2014، كما أن هناك 24 من المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والوكالات المانحة التي ترعى هذه المبادرة.

لقد كان الدافع وراء إنشاء هذه المبادرة هو الحالة السيئة لشفافية الموازنة والمالية العمومية في حوالي نصف دول العالم حسب مؤشر الموازنة المفتوحة، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية عن مواطن الضعف الأساسية في شفافية المالية ودفعت لإعادة التفكير بشكل منهجي في المقاربات المعتمدة في تسيير المالية العمومية¹.

عملت المبادرة على تطوير مجموعة من المبادئ رفيعة المستوى للشفافية المالية والمشاركة والمساءلة التي تهتم أساساً بمسألة الوصول إلى معلومات المالية العمومية ثم حكامه المالية العمومية، وتمت المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 218/67 المتعلق بتعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العمومية².

تُولى المبادئ العشرة الجديدة للمبادرة لأهمية مركزية لشفافية الموازنة، ومشاركة المواطن في صناعة سياسات المالية العمومية، وتعبّر عن هذا بالقول "للجمهور الحق في الحصول إلى معلومات بشأن سياسات المالية العمومية، وفرص حقيقية للمشاركة في وضع سياسات المالية العمومية وتنفيذها"³.

ومن الفاعلين في المبادرة العالمية لشفافية المالية العمومية نجد: شراكة الموازنة الدولية (IBP) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

أ- شراكة الموازنة الدولية (IBP) تم إطلاق مشروع شراكة الموازنة الدولية عام 1997، وهي "منظمة أبحاث تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني، وتعزيز دورها في عمليات الموازنة حول العالم لاستخدام تحليل الموازنة كأداة لتحسين الحكامة الفعالة والحد من الفقر"⁴.

تهدف الشراكة إلى جعل أنظمة المالية العمومية أكثر شفافية ومساءلة من خلال العمل على أربعة مجالات مترابطة تجمع بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية مع السعي لتجسيد ميزانية فعالة وأكثر انفتاحاً وشفافية واستجابة⁵.

¹OCDE, **Budget Transparency Toolkit**, Éditions OCDE, 2017,(P18).

²هيئة الأمم المتحدة، تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة، رقم 67/218 الصادر بتاريخ 21/12/2012، الدورة 67، رقم الوثيقة A/RES/67/218.

³http://fiscaltransparency.net/PP_Approved_in_General_13Dec15.pdf

. Consulter le : 23/09/2019

⁴ أنظر في هذا شراكة الموازنة الدولية على الموقع الرسمي تاريخ الاطلاع: 23-09-2019 على الرابط:

<https://www.internationalbudget.org/who-we-are>

⁵ وهذا من خلال:"

ب- مؤثر مسح الموازنة المفتوحة:

يعد " مسح الموازنة المفتوحة التقييم المستقل المقارن الوحيد في العالم لشفافية المالية والرقابة والمشاركة على المستوى الوطني. يتم تنفيذه من خلال باحثين مستقلين لإعداد الأسئلة الواقعية في كل دولة من الدول 117 التي تم تقييمها.¹ تتم مراجعته من قبل خبير غير معروف هويته، ويتم توفير الفرص أيضا للحكومات لإضافة تعليقاتها"².

يتيح أيضا مشروع شراكة الموازنة الدولية أدلة وبحوث تتوسع في بعض العناصر التي تم تقييمها في مسح الموازنة المفتوحة وبالخصوص:

- توفير وتبسيط إرشادات لإنتاج موازنة المواطن.³

- دليل الشفافية في تقارير الموازنة الحكومية.⁴

يؤكد مسح الموازنة المفتوحة على العلاقة الترابطية بين الشفافية والمشاركة والرقابة في تحقيق تسيير جيد للموازنة، وتحقيق شفافية المالية العمومية، حيث يعتبر التقييم الأول والرئيسي للمؤسسات الرئيسية التي تقوم بتنفيذ الديمقراطية التمثيلية

- بناء وتقوية منظمات وشبكات المجتمع المدني من خلال تطوير المهارات والعلاقات اللازمة لتحسين عمليات الموازنة وإحداث التغيير في البلدان التي تعمل فيها.

- فتح الميزانيات والبحث وقياس ومراقبة شفافية الموازنة والمشاركة والمساءلة في جميع أنحاء العالم لبناء قاعدة أدلة تعزز المزيد من الانفتاح.

- وضع معايير عالمية والتعامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك الجهات المانحة ومؤسسات الرقابة الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، للعب دور أكبر في قضايا الموازنة.

- إنتاج أدلة وتحليلات ودراسات حالة دقيقة حول تأثير شراكة الموازنة الدولية وشركائها للإبلاغ عن الممارسات الاستراتيجية الفعالة "

أنظر في هذا على الرابط : تاريخ الاطلاع : 16-04-2019-who-we-are.internationalbudget.org/https://

¹ شراكة الموازنة الدولية، الموازنة المفتوحة 2019، (ص 02).

https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/msh-almwaznt-almftwht-lam-20192020-09-16 تاريخ الاطلاع: الرابط على

² أظهر مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019 تحسنا عالميا متواضعا في شفافية الموازنة، وضعفا في جانبي الشفافية والرقابة في ظل محدودية فرص مشاركة الجمهور في صياغة سياسات الموازنة أو رقابة تنفيذها وتشكل هذه النتائج مصد قلق بالنظر لشروع جميع الحكومات في أنحاء العالم في اتخاذ تدابير إنفاق لمعالجة الآثار الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد " كوفيد -19" أنظر تقرير مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019 على الرابط:

https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/

تاريخ https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/2020-05/2019_Key_Findings_AR.pdf

الاطلاع: 09-09-2021. على 10:15.

³ أنظر في هذا شراكة الموازنة الدولية على الموقع الرسمي [www.internationalbudget.org/opening-](http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets)

[budgets/citizens-budgets](http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets) تاريخ الاطلاع : 25-04-2019.

⁴International Budget Partnership, guide to transparency in government budget reports: why are budget reports important, and what should they include? edited by vivekramkumar and isaacshapiro, on site:

<https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/Guide-to-Transparency-in-Government-Budget-Reports-Why-are-Budget-Reports-Important-and-What-Should-They-Include-English.pdf>.

Consulter le: 12/05/2019.

شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداً في التشريع الجزائري

من خلال الدعوة لوصول المواطنين إلى المعلومات، والإدارة الجيدة للأموال العامة من قبل السلطة التنفيذية، وممارسات الرقابة الكافية من قبل السلطة التشريعية والمراقبين، حيث أنه بدون شفافية لا يمكن أن تتم مشاركة فعالة، ولا يمكن تصور إتمام رقابة فعلية في ظل غياب المعلومات.

ج-الاتحاد الدولي للمحاسبين:

لغرض تعزيز التعاون الدولي في مجال المالية العمومية أطلق الاتحاد الدولي للمحاسبين¹ مبادرته " المساءلة الآن" وهي مبادرة عالمية لتعزيز المحاسبة المالية عالية الجودة وتقديم التقارير من قبل الحكومات لتحسين الشفافية والمساعدة في تعزيز تسيير المالية في القطاع العام والمساءلة معاً، تهدف المبادرة لبناء تحالف عالمي من المنظمات التي تدعم تحسين الشفافية في القطاع العام والمساءلة.

يدعم الاتحاد الدولي للمحاسبين مجالس مستقلة من بينها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB)، تعمل على تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS)² "بهدف تحسين نوعية التقارير المالية المقدمة من قبل القطاع العام، مما يؤدي للوصول إلى قرارات تقييم أفضل وأبلغ في تخصيص الموارد المقدمة من الحكومات، وبالتالي زيادة الشفافية والموثوقية"³. ويدعو الاتحاد لاعتماد المعايير المحاسبية العالمية عالية الجودة لتحقيق تسيير مالي فعال يساهم في دعم الشفافية في القطاع العام وقابليته للمساءلة من خلال تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق ولاسيما المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق⁴.

3. شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات المالية الدولية ومستجداً في التشريع الجزائري

تشكل المالية العمومية محور اهتمام الدول بالنظر لكونها المرآة العاكسة لحالة المجتمع على المستوى الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، كما تشكل محور اهتمام المؤسسات المالية الدولية باعتبارها أصبحت حقيقة عالمية، تشغل مسؤولي وصانعي السياسة الدوليين وكذلك صانعي السياسة الوطنيين أو المحليين.⁵

1.3 شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات المالية الدولية

¹ لمزيد من التفاصيل حول الاتحاد ودوره أنظر: الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ج 01، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة أبو طلال غزالة، عمان، 2010، (ص 05).

² لتفاصيل أكثر حول هذه المعايير المصاغة والمعتمدة من طرف لجنة القطاع العام PSC التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، والخاضعة للتحسين المستمر أنظر في هذا: <https://www.ifac.org/publications-resources/ed-68-improvements-ipsas-2019>. Consulter le : 12/09/2019.

³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ص 1-6 تاريخ الاطلاع: 15-06-2020 على الرابط

[IPSAS_brochure.pdf \(tag-publication.com\)](https://www.ifac.org/publications-resources/ed-68-improvements-ipsas-2019)

⁴الاتحاد الدولي للمحاسبين، المزيد من الشفافية والمساءلة في القطاع العام، تاريخ الاطلاع 15-04-2021 على الرابط:

<https://www.ifac.org/node/290123#tab1-6>

⁵Michel Bouvier, *Réforme des finances publiques, démocratie et bonne gouvernance, actes de IVe université de printemps des Finances publiques*, L.G.D.J, Lextenso, Paris, 2004. Avant-propos.

في سياق تعزيز بنية النظام المالي الدولي يتم تطوير المعايير الدولية للممارسات الجيدة في تسيير المالية العمومية من قبل المؤسسات المالية الدولية والجهوية وكذا المتخصصة مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبعض وكالات التنمية المتخصصة، لضمان شفافية نظم المالية العمومية، حيث تستند حالة الشفافية في الأنظمة المالية العمومية إلى مبدئين أساسيين¹:

أولاً: تعزيز فعالية السياسات المالية من خلال جعل أهدافها وأدواتها معروفة للجمهور واحترام السلطات لالتزاماتها في هذا المجال.

ثانياً: يتطلب التسيير الجيد أن تكون الهيئات المالية خاضعة للمساءلة.

وفيما يلي سنعرض لأهم المؤسسات المالية الدولية المؤثرة في صياغة معايير حكاما المالية العمومية، والملاحظ أن جل هذه المعايير قد تمت صياغتها في إطار سياسات المشروطة التي وضعتها المؤسسات المالية لتقديم مساعدات التنمية للدول النامية تحت مسمى "الحكاما الجيدة".

1.1.3 شفافية المالية العمومية وفق صندوق النقد الدولي

لقد أصبح التسيير الشفاف للمال العام منذ التسعينيات أحد الجوانب الأساسية للحكاما المالية الجيدة، والتي كانت موضوع اهتمام متزايد من أجل تعزيز التسيير الاقتصادي والمالي في مواجهة الأزمات المالية، التي عرفت الدول خاصة منها التي تستفيد من برامج مساعدات التنمية في إطار الشراكات بينها وبين صندوق النقد الدولي².

تجلى اهتمام صندوق النقد الدولي بمبدأ الشفافية بداية من سنة 1998 بطرح ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، وقد أدى ذلك للشروع في برنامج طوعي لإجراءات تقييمات شفافية المالية العمومية تحت مسمى "الوحدات النموذجية لشفافية المالية العمومية"، وتلاه إصدار ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية السياسات المالية والنقدية في سبتمبر 1999 الذي يناظر ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة. ليتم تنقيحه بنسخة معدلة في 28 فيفري 2001، وفي سنة 2007 أصدر الصندوق دليل شفافية المالية العامة، حيث تم تعديل الميثاق لسنة 1998 بالتعاون مع البنك الدولي في إطار تقييم مبادرة المعايير الموثيق في مجال المالية العامة³.

¹ Serge B. Batonon. **Les systèmes financiers publics des Etats de l'UEMOA à l'épreuve de la nouvelle gouvernance financière publique**. Droit. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2016. Français,(P36).

² Dominique Bouley, les standards internationaux de la bonne gouvernance des finances publiques selon le fond monétaire international, Dans Michel BOUVIER (dir.), **La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde**, actes de l'IVe Université de printemps de Finances Publiques, L.J.D.J, Paris, 2009,(p15).

³ -صندوق النقد الدولي، النشرة المعممة رقم 05/106 المؤرخة في 05/08/2005 على الرابط:

كما أصدر سنة 2005 المرشد إلى شفافية الموارد والمعدل في سنة 2007، الذي يطبق مبادئ الميثاق على مجموعة المشكلات المتفردة في البلدان التي تساهم مواردها النفطية والمعدنية بنسبة كبيرة من الإيرادات، يعمل الصندوق على تشجيع البلدان الأعضاء على إجراء تقييم لمدى شفافية المالية العمومية (الذي كان يعرف باسم نموذج بيانات شفافية المالية العامة ضمن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق أو تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال الشفافية المالية¹).

يعتبر الصندوق شفافية العمومية عنصراً أساسياً لسلامة الحكامة وعاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والدرجة العالية من النمو، حيث يقتضي توفير معلومات شاملة وموثوقة بشأن أنشطة الحكومة في الماضي والحاضر والمستقبل، كما يفيد المواطنين بإعطائهم معلومات يحتاجونها لمساءلة حكوماتهم عن خياراتها المتعلقة بالسياسات، وتسمح شفافية المالية العمومية للحكومات الأكثر التزاماً بمبادئها من الوصول إلى الأسواق الدولية، فزيادة رقابة المجتمع المدني تعزز الثقة في مالية الدولة وتساهم في تحقيق الاستقرار، وفيما يلي نعرض لأهم المواثيق الصادرة عن الصندوق في مجال شفافية المالية العمومية كعنصر مهم في تجسيد حكامه المالية العمومية.

أ- ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العمومية

في إطار جهود المؤسسات المالية لتعزيز الأنظمة المالية الدولية قام صندوق النقد والبنك الدوليين بتحديد مجموعة من المعايير والمواثيق في اثني عشر مجالاً مرتبطة بموضوع شفافية المالية العمومية²، ومجموع هذه المبادئ تعتبر مكوناً أساسياً للحكامه المالية الجيدة بعد الأزمة التي عرفتها الأسواق الناشئة³.

ترجع مبادئ هذا الميثاق إلى الأعمال التي قامت بها نيوزيلندا في مجال المالية العمومية، حيث اعتمدت سنة 1994 قانون الموازنة وشفافية المالية العمومية، إذ يشكل قانون المسؤولية في المالية العمومية تشريعاً قياسياً موحداً يحدد المعايير القانونية لشفافية الموازنة العامة والإبلاغ عن بياناتها، هذا الميثاق تم تعديله سنة 2007 بعد مشاورات مع المجتمع المدني، الدول الأعضاء، وكالات التنمية، المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال⁴.

¹ صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، كيف يشجع الصندوق زيادة شفافية المالية العامة. للاطلاع على صحيفة الوقائع على الرابط الرسمي لصندوق النقد الدولي: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fiscal.htm> - تاريخ الاطلاع: 06-08-2019.

² Dominique bouley, op.cit., (p16).

³ الأزمة التي عرفتها كل من: المكسيك 1994-1995، الأزمة الآسيوية في كل (إندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين) سنة 1998، روسيا والبرازيل سنة 1998، تركيا سنة 2000، الأرجنتين سنة 2001.

⁴ Dominique bouley, op.cit., (p16).

الملاحظ أن التعديل المدخل على الميثاق سنة 2007 لم يحدث تغييرات على التعريف الأصلي لشفافية المالية العمومية بحيث يعتبرها "إطلاع الجمهور على الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها، والتدابير المزمع تنفيذها على مستوى المالية العمومية، وحسابات القطاع العام، وتنبؤات المالية العمومية، مع سهولة الوصول للمعلومات الشاملة والموثوقة"¹. ولم تطرأ تغييرات على ركائز الميثاق الأربع وإنما تمت إعادة ترتيب عرضها مراعاة لتحسين التماسك العام للميثاق، وتمثل المبادئ الكبرى للميثاق في: 1- وضوح الأدوار والمسؤوليات 2- علانية عمليات الموازنة 3- إتاحة المعلومات للاطلاع العام 4- ضمانات الموضوعية.

ب: دليل شفافية المالية العمومية

يقدم الدليل شرحاً مبسطاً للمبادئ التي أصبحت تسمى ركائز الميثاق بعد تعديل 2007 عبر توفير تغطية أوسع وأعمق لكل ممارسة من الممارسة السليمة، فعادة ما تؤدي التحسينات في تسيير المالية العمومية والإدارة الضريبية إلى تحسين شفافية المالية العمومية، يتضمن الدليل إشارات مرجعية وثيقة الصلة بهذه المسائل المهمة، ويهدف لتقديم إرشادات وليس توصيات بشأن الكيفيات التي تجعل الأنشطة أكثر شفافية في عدد من المجالات مثل: الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الصناديق الممولة من خارج الموازنة، قوانين المسؤولية عن المالية العمومية².

تجد الإشارة إلى أنه تمت مراجعة الدليل سنة 2007 بمشاركة كل من الأمم المتحدة، والبنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، الاتحاد الدولي للمحاسبين³.

ج- تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العمومية.

يهدف هذا التقرير لتحديد جوانب القوة والضعف في تسيير المالية العمومية، وتحديد أولويات المؤسسات المعنية بالمالية العمومية لغرض تحسين شفائيتها، كما يساهم في تفعيل عملية الرقابة، غير أن إعداد التقارير ونشرها لاحقاً يتوقف على طلب وموافقة السلطات المعنية في البلد⁴.

يجري الصندوق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى مشاورات مستمرة لغرض توحيد المعايير والمواثيق خاصة ما تعلق منها بشفافية المالية العمومية⁵، حيث يهدف لإدخال تحسينات على معايير إبلاغ بيانات المالية العمومية، وبذل المزيد

¹International Monetary Fund, Kopits George, Jon Craig, **transparency in government operations**, washington dc january 1998, occasional paper no. 158, (p1).

²أنظر في هذا: صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007، (ص 18). على الرابط:

https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf تاريخ الاطلاع: 07/04/2019.

³Dominique bouley, op.cit.,(p19).

⁴ للاطلاع على تقارير مراعاة الامتثال للمعايير والمواثيق في مجال المالية العامة. على الرابط التالي:

http://www.imf.org/external/np/ros/rosc.asp?sort=topic#FiscalTransparency

تاريخ الاطلاع: 07/08/2019.

⁵ أنظر في هذا : صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007، (ص 87) على الرابط: تاريخ الاطلاع: 06/09/2019

https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf

من الجهود لتشجيع على تطبيق هذه المعايير، وتعزيز المراقبة الدولية على التزام البلدان بهذه المعايير بهدف الوصول إلى تحقيق الحكامة السليمة.

2.1.3 شفافية المالية العمومية وفق البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي أن تسيير المالية العمومية من خلال دورة الموازنة بكل مراحلها من الإعداد إلى التقييم وكل المؤسسات المساهمة فيها تشكل محتوى الحكامة الجيدة، وفي هذا تعد مساهمة مجموعة البنك الدولي ومسؤوليته أصيلة في صياغة مفهوم الحكامة في مجال تسيير المالية العمومية، ويظهر هذا بوضوح في الاستراتيجيات التي وضعها في مجال الإصلاح المؤسسي من خلال تقارير تقييم فعالية إصلاح وحكامة مؤسسات القطاع العام.¹

لم يطور البنك الدولي وثائق محددة توضح المعايير المالية، ولكنه يستخدم استراتيجيات وأدوات التشخيص وأدوات الدعم المالية وغير المالية التي تؤثر بالضرورة على أنظمة المالية العمومية للدول، ويساهم مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى في صياغة معايير وموثيق تتعلق بتسيير المالية العمومية مثل مساهمته في تعديل ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العمومية، وكذا تعديل الدليل المتعلق بشفافية المالية العمومية لعام 2007، القواعد المرجعية لميثاق شفافية المالية العمومية.²

وفي إطار مبادرة البنك الدولي لإيصال أصوات مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2013، تم التأكيد على أن تحقيق قدر أكبر من الشفافية في إدارة الموازنة ليس فقط مجرد مطلب عام، ولكنه أيضاً ضرورة للحكومات من أجل أداء أفضل، وخلصت المبادرة للتأكيد على:

- أهمية الشفافية في مجال المالية العمومية. - دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

- شراكة بين القطاعين العام والخاص. - إرادة سياسية قوية من قبل الحكومات لإشراك الجمهور.³

شهد البنك الدولي تطوراً مهماً في عمله التحليلي المركز على دراسات تسيير المالية العمومية خاصة ما تعلق منها بتقييم تسيير مساعدات التنمية المقدمة من قبل البنك للدول السائرة في طريق النمو.

أ- تقارير مراجعات الإنفاق العمومي

يوظف البنك تقارير مراجعات الإنفاق العمومي بشكل مكثف ويشدد على ضرورة معالجة العناصر الأساسية لتسيير الإنفاق العمومي بفعالية، ويركز على وجوب مراعاة الشمولية والشفافية في إعداد تقارير الموازنة، ورصد الإنفاق الفعلي

¹Catherine Laurent, les standards internationaux de la bonne gouvernance selon la Banque Mondiale, Dans Michel BOUVIER (dir.), La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde, actes de l'IVe Université de printemps de Finances Publiques, L.J.D.J, Paris, 2009,(p 23).

² op.cit,(p17).

³البنك الدولي، مبادرة إيصال أصوات مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنتدى الأول: التبادل، المالية العامة في العالم العربي: المسألة تبدأ بالشفافية، أبو ظبي، 2013.

ونتائجه بغرض تعزيز المساءلة وحساب تكاليف سياسات القطاعات والسياسات الشاملة بغرض زيادة درجة شفافية أولويات الموازنة، وتحسين مصداقيتها، وكذا الربط بين خطة التنمية وعميلة إعداد الموازنة، وهو يهتم عموماً بزيادة استخدام التحليلات في عملية اتخاذ القرارات.

كما عمل البنك على تطوير أدوات لتحسين الشفافية والحد من الفساد الإداري" مثل الدراسات الاستقصائية التي تتبع النفقات العمومية، أو المسوحات الكمية لتقديم الخدمات العامة¹.

ب - **تقييم السياسات والمؤسسات القطرية:** يُعطي البنك الدولي أهمية لقياس مؤشرات الأداء المؤسسي للدول حيث يعتمد مؤشر تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي على نتائج التقرير السنوي "تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) التي تصنّف معدلات الأداء في البلدان الفقيرة منذ عام 1980، تُستخدم المعدلات الواردة في هذه الدراسة لتخصيص المنح والقروض المعفية من الفوائد لتسع وثلاثين بلداً إفريقياً تستحق المساندة من المؤسسة الدولية للتنمية.²

تركز المعايير على تحقيق التوازن بين تحديد العوامل الرئيسية التي تعزز النمو والحد من الفقر، وتظهر التقارير تبايناً وضاحاً في أداء الدول، فتسجل تراجعاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحسناً نسبياً في دول إفريقيا جنوب الصحراء، غير أنها تسجل ضعفاً واضحاً في مجال المالية العمومية فيما يتعلق بإدارة القطاع العام والتي تشمل حقوق الملكية، والإدارة العامة، والحكامة وفقاً للقواعد وكفاءة إدارة الموازنة والشؤون المالية³.

ج - برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

يقدم برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية إطاراً عاماً لتقييم نقاط القوى والضعف في تسيير المالية العمومية⁴، ورفع التقارير الخاصة بذلك والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات الشفافية والمساءلة المالية وإطاراً كمياً لقياس الأداء، يتضمن إطاراً

¹Catherine laurent, op.cit,) p 26).

² op.cit,(p 27).

³Banque mondiale Communiqués de presse, **La dernière évaluation des politiques et institutions nationales en Afrique révèle des résultats mitigés sur fond de conflits et d'instabilité**, le 26 juin 2014. Sur le site suivant :

<https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2014/06/26/latest-assessment-african-policies-institutions-mixed-performance-conflict-instability-blunt-progress>.

Consulter le : 12/05/2017.

⁴ في إطار متابعة كيفية تسيير مساعدات التنمية للدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، وكذا الاعتمادات الموجهة لدعم مجهودات الحد من الفقر (CARP)، كان يجب التأكد من أن الإنفاق العمومي كان فعالاً وشفافاً وقابلًا للمساءلة أمام المجتمع المدني، أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996 لضمان عدم مواجهة أي بلد عبء ديون لا يستطيع إدارتها، منذ ذلك الحين تعمل المؤسسات المالية بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف والسلطات الوطنية، على رفع عبء الديون الخارجية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستوى يمكن التعامل معه. وبموجب الاتفاق الدولي واسع النطاق على أهمية تسيير المالية العمومية بدأ العمل في برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في عام 2001 من خلال سبعة عشر من الشركاء الدوليين المعنيين بالتنمية، وهم المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومات كل من فرنسا، والنرويج، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وقد بدأ العمل ببرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتباره وسيلة لتنسيق

الإففاق العام والمساءلة المالية تقريراً يعرض نظرة عامة عن نظام تسيير المالية العمومية يتم تقييمه على أساس الأدلة مقابل 31 مؤشر للأداء، كما أنه يوفر تقييماً لآثار أداء النظام ككل ونتائج تسيير المالية العمومية المرغوب فيها، ويوفر الأساس لتخطيط الإصلاح وقيام الحوار بشأن الاستراتيجية والأولويات ذات الصلة ورصد التقدم المحرز.¹

ويعتبر برنامج الإففاق العام والمساءلة المالية المعيار المعترف به للتقييمات الخاصة بتسيير المالية العمومية، وتجدد الإشارة إلى أنه منذ عام 2001 قام البرنامج بإجراء ما يزيد عن 500 تقرير تقييم لتسيير المالية العمومية في 149 دولة إلى غاية نهاية سنة 2015.

2.3 التكريس التشريعي لمبدأ الشفافية في الجزائر

يشير واقع تجسيد مبدأ شفافية لاهتمام المشرع الجزائري بضمان التنصيص عليه في الدستور²، غير أن تجسيده في مجال المالية العمومية يتعلق بتحقيق مقتضيات كشفت التقارير الدولية ذات الصلة بوجود فجوة فيها بين النص والتطبيق، بحيث يشكل مبدأ الشفافية معيار رئيسياً من بين المعايير المهمة التي تسند إليها الحكامة عموماً، وحكامة المالية العمومية خصوصاً.

1.2.3. مستجدات التأسيس الدستوري لمبدأ الشفافية

وجدت الجزائر نفسها مطالبة بإدراج مبدأ الشفافية في نصها الدستوري في سياق رفعها لشعار الديمقراطية، حيث تناول المشرع في التعديل الدستوري لسنة 2016 في مادته 15 من الفصل الثالث تكريس الديمقراطية التشاركية، وحمل نص المادة 192 منه ضرورة ضمان تسيير شفاف للأموال العمومية، والعمل على الوقاية من الفساد ومكافحته في نص المادة 203 منه.³

نص المشرع في ذات التعديل الدستوري على آلية تعزز مبدأ الشفافية بضمان حق المواطنين في الوصول للمعلومات والوثائق والاحصائيات في المادة 51 منه.

عملية تقييم تسيير المالية العمومية فيما بين الهيئات الشريكة و تأسس لوضع منهجية موحدة وأداة مرجعية للتقييمات التشخيصية تسيير المالية العمومية.

¹ برنامج الإففاق العام والمساءلة المالية، إطار تقييم المالية العامة: تحسين إدارة المالية العامة. تعزيز التنمية المستدامة، الأمانة العامة للإففاق العامة والمساءلة المالية، واشنطن دي سي 20433، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، (ص5).

² كفلت الدساتير الجزائرية مبدأ الشفافية عبر النص على ضماناته، فنص دستور 1963 على حرية الاعلام والصحافة، وحرية تكوين الجمعيات ومخاطبة الجمهور في مادة 19، في حين نص دستور 1976 على ضمانات أكثر في المواد 144 و183 و190 منه، وهو ما تم تكريسه في دستور 1989 وترسيخه في دستور 1996 في مواد 73، 116، 159، 163، 170 منه.

³ قانون 01-16، المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 14 لسنة 2016، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016. (ص ص 1-37).

وجاء التعديل الدستوري لسنة 2020 في سياق دينامية تؤكد على أهمية مبدأ الشفافية، وخاصة في مجال المالية العمومية بفعل ما طرحتها القضايا المنظورة أمام الجهات القضائية المختصة¹، وما صدر من أحكام فيها بسبب استئثار الفساد الذي يعكس غياب الشفافية في تسيير المال العام، ولكن يؤكد أيضا غياب حكمة المالية العمومية.

عمل المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري الأخير على جعل مبدأ الشفافية غاية عمل المؤسسات التي يختارها الشعب بضمان أن يتم تسيير الشؤون العمومية بطريقة شفافية تضمن حماية الاقتصاد الوطني²، وأناط بالمؤسسات المعنية بالدور الرقابي ممثلة في مجلس المحاسبة³، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تجسيد هذا المبدأ والعمل على أخلاق الحياة العامة، والمساهمة في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة⁴.

حاول المؤسس الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2020 تكريس مبدأ الشفافية باعتباره أحد آليات الحكامة عموما⁵، وأحد الآليات الفعالة والأساسية في تحقيق حكمة المالية العمومية ومحاربة والحد من انتشار الفساد المالي خصوصا، يؤكد هذا التوجه نقل المؤسس الدستوري للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إلى الباب الرابع منه المتضمن "مؤسسات الرقابة" وتغير تسميتها لتصبح "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" ما يعطيها قيمة دستورية، ولتغيير التسمية من "الهيئة الوطنية" إلى "السلطة العليا للشفافية..." دلالة قانونية، فنقلها من الهيئات الاستشارية إلى مؤسسات الرقابة ومنحها استقلالية بعد أن كانت خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية، ولربطها بمبدأ الشفافية ومحاربة الفساد أهمية تعكس دور الشفافية في محاربة ظاهرة الفساد، وتحقيق حكمة المالية العمومية.

كما نص التعديل الدستوري لسنة 2020 وقبله التعديل الدستوري لسنة 2016 على الضمانات التي تكفل تحقيق مبدأ الشفافية في ممارسة وإدارة الحكم بالنص على الفصل بين السلطات الثلاث⁶، وتمارس للسلطة التشريعية الرقابة على عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد 106 و11 و158 و160 من التعديل الدستوري لسنة 2020⁷ من خلال عدد

¹ المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 82، الصادرة بتاريخ 2020/12/30، (ص ص 1-47).

² نص المادة 09 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

³ نص المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

⁴ نص المادة 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

⁵ نص المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2020 "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة..."

⁶ الذي تم تبنيه في دستور 1989 كرد فعل لإقرار مبدأ وحدة السلطة في دستور 1976 وكان الغرض من ذلك تجنب تداخل السلطات والصلاحيات، واحتمال استحواد سلطة معينة على سلطات واختصاصات الأخرى، وكذلك تجنب ما أثبتته الواقع من أنه كلما ركزت السلطة في يد شخص إلا واستغلها وتعمس في استعمالها بما يؤدي إلى تقييد أو إلغاء الحريات التي في مناحها تتم المطالبة بمزيد من الشفافية. أنظر في هذا: سعيد بوالشعير، النظام السياسي في الجزائر - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، (ص ص 88-91).

⁷ وذلك من خلال الآليات الدستورية الآتية: مناقشة بيان السياسة العامة حسب نص 111 ويمكن أن يعقبها إبداء ملتزم الرقابة. بموجب نص 161 و162، فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بموجب نص 152، إنشاء لجان التحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة بموجب نص 159، استحواد الحكومة في أية مسألة ذات أهمية وطنية حسب نص المادة 160، توجيه السؤال الشفوي أو الكتابي إلى إي عضو في الحكومة حسب

من الآليات والإجراءات الرقابية التي يحكمها التعديل الدستوري لسنة 2020 في مواد 159-161-162 والقانون العضوي 16-12 في مواد 51 إلى 87¹، ولضمان تحقيق الشفافية التي تقوم على توفير المعلومات وإتاحتها لممثلي الشعب نص المؤسس الدستوري على تقديم الحكومة للمعلومات والوثائق التي يطلبها البرلمان عند ممارسة مهامه الرقابية².

2.2.3 شفافية المالية العمومية في النصوص القانونية

لضمان تجسيد النص الدستوري تصدر القوانين المنظمة، لهذا صدرت عدة قوانين تضمنت شروطا شكلية لتجسيد مبدأ الشفافية، ولارتباطها بالجمالي المالي باعتباره أداة لتحقيق التسيير المالي الفعال، في هذا الإطار ينظر للشفافية من زاويتين هما المسؤولية والمسائلة اللتان من خلال تفعيلهما يمكن تحقيق الشفافية، حيث تلعب الدولة دورا رئيسيا في عملية توجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق الفعالية والتنافسية للقطاع العمومي، غير أنه في ظل مقاربة حكامه المالية العمومية القائمة على نموذج تشاركي ينبغي التأكيد على دور المجتمع المدني كفاعل مهم في عملية صياغة ورقابة القرار العمومي، مع توفير العوامل المساعدة على مساهمة فاعلة للقطاع الخاص.

في هذا السياق شكل القانون 84-17 النص المؤطر لتسيير المالية العمومية في الجزائر طيلة العقود السابقة³، وكشفت التحولات التي عرفتها الجزائر نهايات ثمانينيات القرن الماضي عن وجود أزمة حقيقية في مجال تسيير المالية العمومية والإطار المنظم لها، لغياب استقرار إطاره القانوني بسبب التعديلات المتتالية المدخلة عليه، بالنظر لعدم قدرته على مواكبة تحولات شهدتها مجال تسيير المالية العمومية⁴، واستناده لمقاربة قانونية فيبرية تتميز بانعدام التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال تسيير الموازنة، إذ تهمين فيه الأولى على المجال في ظل الانغلاق الذي عرفه مسلسل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وحرص المشرع على توفير الضمانات الكفيلة بحماية المال العام من كل أشكال الاختلاسات والاحتيايل والتبذير أدى لتعدد النصوص، وتكاثرها دون وصولها لتحقيق الغاية من وضعها⁵، كما يسجل افتقار نظام المحاسبة العمومية للوضوح والشفافية،

نص 158، للجان البرلمانية سماع أعضاء الحكومة حول كل مسألة تتعلق بالمصلحة العامة بموجب نص 157 من أحكام التعديل الدستوري لسنة 2020.

¹ القانون العضوي رقم 16-12، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 50، المؤرخة في 28/08/2016، (ص ص 55-65).

² نص المادة 156 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

³ القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 28، المؤرخة في 10/07/1984 المعدل والتمم. (ص ص 1040-1049).

⁴ Denideni Yahia، La pratique du système budgétaire de l'état en Algérie. Alger : Office Des Publications Universités, 2002, (p p 368-370).

⁵ تم إدخال عشرات التعديلات على القانون 84-17 في شكل أحكام تكميلية بسيطة وأحيانا مستقلة تحملها قوانين المالية للسنة نفسها، ومع ذلك فإن الإطار المالي والميزانياتي الجزائري من ناحية أخرى تم تجاوزه بفعل سرعة وحجم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في عام، 1988، أنظر في هذا: Abdebdelhak Cerurfa, la

وهو ما جعل هذه المقاربة تهم بالطابع الشكلي وسلامة الإجراءات دون الاهتمام بالنتائج المؤدية لتحقيق فعالية تسيير المالية العمومية، لينعكس هذا في هيمنة منطق الوسائل بسعي للمطالبة بأكبر الاعتمادات دون التساؤل عن معنى ومفهوم هذه المهام أو مضمون هذه الأهداف والنتائج المتوقعة، وتجسد ذلك بوضوح في مدونات الموازنة وهيكل النفقات العمومية غير المستجيبة للاحتياجات الاقتصادية للتسيير الاقتصادي الفعال والمؤثر على أداء النفقة العمومية¹.

كما حرص المشرع على تعزيز الشفافية والمساءلة في التسيير من خلال قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في نص المادة 10²، وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العمومي، وتمكينهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك لضمان محاربة الفساد³.

وفي سياق البحث عن أنجع السبل لتسيير المال العام أحاط المشرع الصفقات العمومية - باعتبارها تشكل أهم الوسائل المعتمدة لصرف المال العام وتجسيد البرامج التنموية - بمبدأ الشفافية عبر جميع مراحلها من العلنية والوضوح إلى المساواة لضمان معاملة متكافئة للمتنافسين⁴، وحرص على إخضاعها للآليات الرقابية لكشف مواطن الخلل في إبرامها وتصحيحها وكرس لها نظاما وقائيا يهدف لتعزيز الشفافية بعدد من الآليات وزعها بين القضاء الإداري والجزائي للحد من انتشار الفساد⁵.

شكل غياب الشفافية أحد العوامل المؤدية لضرورة مراجعة الإطار المنظم لتسيير المالية العمومية، فغيابها نتج عنه هيمنة للسلطة التنفيذية على المجال المالي ترتب عليه غياب الرقابة والمساءلة، وأفضى لاستشراء الفساد وتوغله في كل دواليب الدولة بشكل تم التعبير عنه "بمأسسة الفساد"⁶، فرغم توفر العديد من النصوص القانونية التي تدعم الشفافية وتساهم في الوقاية من

réforme budgétaire en Algérie: à la recherche d'un modèle, thèse de doctorat en sciences juridiques, école doctorale de droit de la Sorbonne, paris 1, 2016, p43.

¹ راضية دانان، ترشيد سياسة الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر (2014/1990)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 241.

² القانون 01-06 المؤرخ 20-02-2006، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 14 المؤرخة في 08-03-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ص ص 4-14، المعدل والمتمم بالأمر 05-10-2010 المؤرخ 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 50، المؤرخة في 10/09/2010 ص 16، وكذلك المعدل والمتمم بالقانون 15-11 المؤرخ في 2 أوت 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 44، المؤرخة في 10-08-2011، (ص 4).

³ المواد من 11 إلى 14 من القانون 10-11 يتعلق بالبلدية، المؤرخ 22-08-2011 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 37، الصادرة بتاريخ 07-07-2011، ص ص 4-27، المعدل والمتمم ب الأمر رقم 13-21 المؤرخ في 31-08-2021 يعدل ويتمم بعض أحكام القانون 10-11 المؤرخ في 22-06-2011، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 67، الصادرة بتاريخ 31-08-2021، (ص ص 5-6).

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16-09-2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 50، المؤرخ في 20-09-2015، (ص ص 3-48).

⁵ للتفصيل أكثر في هذا أنظر: غاوي أحمد، دور الحكامة في ترشيد الصفقات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (ل م د) في الحقوق، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019-2020، (ص ص 61-93).

⁶ حيث يرى "دهماني أحمد" أنه لذلك يجب تحليل الفساد باعتباره خاصية أساسية للنظام الدولاتي. عندما يصبح الوضع في الدولة عملياً مولداً للفساد، لم يعد من الممكن اختزال الظاهرة في مفارقة تاريخية لعمل الدولة ومؤسساتها، بل يجب تحليلها على أنها طريقة رئيسية لعمل النظام

الفساد لكنها بقيت حبرا على ورق نظرا لتسجيل اختلالات عميقة بشكل يعكس فعليا غياب الشفافية التي كانت توفرها سيحول دون حدوث هذه الحالة التي تحول فيها الحديث من غياب الشفافية وانتشار الفساد إلى "أزمة تسيير المالية العمومية" وأزمة "حكامة".

وسعيا لتجاوز حالة غياب مبدأ الشفافية المميز لتسيير المالية العمومية، واستجابة لضغوط المؤسسات المالية الدولية، وكذا مواكبة التحولات المتسارعة في مجال التسيير المالي العمومي المرتكزة على الأداء والشفافية، وتوسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار المالي العمومي تحت مسمى "حكامة المالية العمومية"، جاء تبني المشرع الجزائري للقانون العضوي 15-18 بهدف إحداث تحول جذري في الأساس الذي تبني عليه قوانين المالية مستهدفا تحقيق غايتين رئيسيتين هما¹: إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج، و تعزيز شفافية المعلومات الميزانية.

في هذا الإطار جاء القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية² ليوفر عددا مهما من التقارير والملاحق التفسيرية التي تتيح لممثل الشعب ونوابه المساهمة في صناعة القرار المالي وتنفيذه ورقابته، وهو ما تناولته المواد، 75، 72، 76، 87،³ منه.

يعكس عدد التقارير التي يجب على الحكومة توفيرها خلال مراحل تحضير إعداد وتنفيذ قانون المالية للسنة اهتمام المشرع بتوفير قدر هام من المعلومات التي تتيح مشاركة الفاعلين غير الحكوميين في عملية صناعة القرار المالي، وكذا رقابة ومساءلة المسؤولين والمسيرين عن كيفية تسييرهم للمال العام، ومدى تحقيق النتائج المعلن عنها في مخطط عمل الحكومة، وفي سياق تعزيز مبدأ الشفافية المالية العمومية سيكون لقوانين المالية وحدها التشريع لمقتضيات لها تأثير على موارد والتزامات مالية

الاقتصادي والاجتماعي " أنظر في هذا:

Mourad Ouchichi, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, Thèse de En Sciences politique Doctorat, University Lumière Lyon 2, 2011, France, p89.

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، عرض الأسباب، أبريل 2018، ص 1.

² القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02-09-2018 المتضمن قوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 53، الصادرة بتاريخ في 02-09-2018 ص 9-20.

³ على اعتبار أن موضوع الرقابة الذي تقوم به السلطة التشريعية في المجال المالي يتعلق في الواقع بأسس دولة القانون، أنظر في هذا:

franck waserman , la transparence du contrôle parlementaire , dans : **La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle**, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, p 133.

الدولة¹، كما تناول القانون 18-15 في الفرع الجزئي الأول رخص الميزانية في المادة 23 في فقرته الثالثة ونص على عدم إمكانية تعديل الاعتمادات المالية إلا ضمن الشروط المنصوص بموجبها القانون².

يسعى المشرع لتكريس المزيد من الشفافية في تسيير المالية العمومية من خلال تحسين طرق عرض وتقديم مشاريع قوانين المالية وتجويد مضمونها، وهذا من خلال إدخال نظام تصنيف للميزانية³، وتحديث وثائق الموازنة في اتجاه تبسيط وإثراء ونشر معلومات الموازنة، وتعديل الجدول الزمني لإعداد قوانين المالية، ومراجعة طريقة التصويت على نفقات قانون المالية، ما سيسمح بتحديث عرض قانون المالية، وإضفاء مزيد من الشفافية وإدخال نظام تصنيف جديد للإنفاق وتجديد وثائق الموازنة وتبسيطها وإتاحتها للفاعلين في المجال المالي خاصة البرلمان والمجتمع المدني.

يشكل إصدار القانون العضوي 18/15 خطوة مهمة نحو تجسيد حكامه المالية العمومية، حيث يهدف لتعزيز شفافية المالية العمومية من خلال تحسين مضمون وطرق تقديم مشاريع قوانين المالية، وإثراء وتجويد الوثائق الواجب إرفاقها بمشاريع قانون المالية للسنة، وقانون المالية التصحيحي، والقانون المتضمن تسوية الميزانية، ما سيسمح بتكريس المزيد من الشفافية في تسيير المالية العمومية⁴، لكن الحكم على مدى قدرة القانون العضوي 18-15 على تجسيد مقتضيات شفافية المالية العمومية يبقى مرهونا بنتائج تطبيقه بداية من السنة المالية 2023، ومع هذا فإن عدة مؤشرات لا تسير في هذا الاتجاه منها غياب المقاربة التشاركية في صياغة مضمونه، واستمرار احتكار الحكومة للمجال المالي وللمعلومة المالية خصوصا التي تعد عنصرا رئيسيا لتجسيد مبدأ الشفافية يشكل أحد العوامل المعيقة لتجسدي هذا التحول المنشود، إضافة لتجذر الممارسات البيروقراطية وتأثيرات الطابع الريعي على الدولة والاقتصاد، وهو التحدي الرئيسي الذي سيواجهه تفعيل مبدأ الشفافية في المجال المالي.

4. خاتمة:

تشكل المالية العمومية محور اهتمام الدول بالنظر لكونها المرآة العاكسة لحالة المجتمع على جميع الأصعدة، كما تشكل محور اهتمام المؤسسات المالية الدولية باعتبارها أصبحت حقيقة عالمية، تشغل مسؤولي وصانعي السياسة الدوليين، وكذلك صانعي السياسة الوطنيين أو المحليين. استأثر مفهوم شفافية المالية العمومية باهتمام السياسيين والمسيرين والإداريين بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية، ونتيجة لذلك تعددت تعريفاته ومضامينه، لكنها في جوهرها تتعلق بعمليات أربع هي: المصدقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة.

¹ حسب نص المادة 18 من القانون 15/18 " تنص قوانين المالية دون سواها على الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفية تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا في مجال الإعفاء الجبائي"، كما جاء في نص المادة 20 " لا يمكن تأسيس أو تحصيل الرسوم شبه الجبائية إلا بموجب حكم من أحكام قانون المالية... " كما نصت المادة 9 من القانون 15/18 " لا يمكن إدراج أي حكم ضمن قوانين المالية ما لم يتعلق بموضوع هذه القوانين ".

² المرسوم تنفيذي رقم 20-404، المؤرخ في 29-12-2020 يحدد كيفية تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 80، الصادرة بتاريخ 29-12-2020.

³ حسب نص المادة 28 وكذا المواد 29، 30، 75 من القانون 18-15.

⁴ وهي الوثائق الملاحق التفسيرية التي يقع على الحكومة تقديمها للبرلمان ونص عليها القانون 18-15 في المواد 72، 75، 76، 87.

تمكن شفافية المالية العمومية من تحقيق عدة مزايا تتعلق بتحسين المشاركة في العملية الديمقراطية وزيادة ثقة المواطنين في حكوماتهم، وهو ما ينعكس على شرعية قراراتها المالية، ويسمح بتحسين فعالية أدائها، ويساعد على محاربة ظاهرة الفساد المالي الذي يشكل مصدراً رئيسياً لهدر المال العام.

تسيير المالية العمومية المرتكز على تبني مبدأ الشفافية يسمح بتبني نهج تشاركي للتسيير المالي العمومي يمكن من تفعيل مبادئ أخرى مهمة مثل: المشاركة المساءلة، الرقابة الفعالة، ويسهم في تحقيق حكمة المالية العمومية التي تعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق الرشادة في تسيير الإنفاق العمومي.

في سياق تعزيز بنية النظام المالي الدولي تم تطوير المعايير الدولية للممارسات الجيدة في مجال تسيير المالية العمومية من قبل المؤسسات المالية الدولية والجهوية لضمان شفافية أنظمة المالية العمومية، والملاحظ أن جل هذه المعايير قد تمت صياغتها في إطار سياسات المشروطة التي وضعتها المؤسسات المالية لتقديم مساعدات التنمية للدول النامية تحت مسمى "الحكامة المالية الجيدة" التي تحتكر القرار في سياق بسطة الهيمنة النيوليبرالية بأجندات ومشاريع متتابعة من أهمها: توافق واشنطن، برامج التعديل الهيكلي، التنافسية، الحكامة الاقتصادية.

تثير مسألة عولمة المعايير والممارسات الجيدة في المسائل المتعلقة بالمالية العمومية المخاوف بشأن شرعية مثل هذه العملية، إذ يتم فرضها على الدول النامية في سياق المشروطة تحت مسميات مختلفة ومضامين واحدة، كما تطرح مسألة الفكرة والقياس والتصنيف المؤسس عليها مبدأ شفافية المالية العمومية قضية شرعية إنتاج هذه المعايير خارج الأطر الوطنية.

الجزائر سعت لمواكبة التحولات في مجال تسيير المالية العمومية في استجابة كان للعامل الخارجي ممثلاً في دور المؤسسات المالية الدولية أثراً واضح عبر التكريس التشريعي لمبدأ الشفافية وشفافية التسيير المالي العمومي، ثم نظمتها عبر النصوص القانونية خاصة ما تعلق منها بمكافحة الفساد والوقاية منه، وتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، لكن واقع تجسيد مقتضيات شفافية المالية العمومية وفق التقارير الدولية ذات الصلة يسجل غياب الشفافية بل انعدامها خاصة في المجال المالي والميزانياتي، وهو الأمر الذي يسعى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية لتجاوزه على اعتبار أنه يُؤسس لإطار تسيير مالي عمومي قوامه الشفافية والتسيير المتمحور حول النتائج.

5. قائمة المراجع:

أولاً - الكتب:

1- أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2- سعيد بوشعير، النظام السياسي في الجزائر - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989،

الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.

3- عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية بيروت سنة 2004، الطبعة الثانية، 2006.

4- يحيى دنيدي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

5- Catherine Laurent, les standards internationaux de la bonne gouvernance selon la Banque Mondiale, ans Michel BOUVIER (dir.)، **La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde**, actes de la IVe Université de printemps de Finances Publiques, Paris : L.J.D.J, 2009, (pp 23-32).

6- Denidni Yahia، **La pratique du système budgétaire de l'état en Algérie**. Alger : Office Des Publications Universités, 2002.

7 -François-Roger Cazala, structure et procédures pour le renforcement de la discipline et de la responsabilité financière, ans Michel BOUVIER (dir.)، **La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde**, actes de la IVe Université de printemps de Finances Publiques, Paris : L.J.D.J, 2009, (pp 33-54).

8- Michel Bouvier, Avant-propos, **Réforme des finances publiques, démocratie et bonne gouvernance**, Sous la direction de Michel Bouvier actes de IVe université de printemps des Finances publiques, L.G.D.J, Lextenso, Paris, 2004.

9- Dominique Bouley, les standards internationaux de la bonne gouvernance des finances publiques selon le fond monétaire international, ans Michel BOUVIER (dir.)، **La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde**, actes de l'IVe Université de printemps de Finances Publiques, Paris : L.J.D.J, 2009, (pp. 15-22).

10- Michel bouvier, La transparence des finances publiques : une exigence éthique, politique et scientifique dans : **La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle**, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, (pp9-12).

11-Waserman franck, la transparence du contrôle parlementaire, dans : **La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle**, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, (pp133-138).

ثانيا -البحوث الجامعية:

1- راضية دان، ترشيد سياسة الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر (2014/1990)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

2- غاوي أحمد، دور الحكامة في ترشيد الصفقات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (ل م د) في الحقوق، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020-2019.

3- فارس بن علوش، بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

4- Mourad Ouchichi, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, Thèse de Doctorat en Sciences politique, Université Lumière Lyon 2, France, 2011.

5- Serge B. Batonon. **Les systèmes financiers publics des Etats de l'UEMOA à l'épreuve de la nouvelle gouvernance financière publique**, Thèse de doctorat en Droit. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2016.

6 -Abdebdelhak Cerurfa, **la réforme budgétaire en Algérie: à la recherche d'un modèle**, thèse de doctorat en sciences juridiques, école doctorale de droit de la Sorbonne, paris 1, 2016.

ثالثا - المقال:

- Carlos Santiso, combattre la corruption et améliorer la gouvernance financière: l'institution financiers internationales le renforcement du contrôle budgétaire dans les pays en développements, revue française d'administration publique, no119, 2006/3, (pp459-492).

رابعا: وقائع التظاهرات العلمية:

1-علي الصاوي، ماهية الشفافية والمساءلة ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية يومي 21 و22 مارس، عمان، 2009.

خامسا - . الوثائق:

1- George Kopits and Jon Craig, transparency in government operations, occasional paper 24, n158, international monetary fund, n.w, washington, d.c, 1998.

خامسا - منشورات المؤسسة:

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ج 01، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة أبو طلال غزالة، عمان، 2010.

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة، ايقونات للخدمات المطبعية، عمان، 2002.

3 - برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية، إطار تقييم المالية العامة: تحسين إدارة المالية العامة. تعزيز التنمية المستدامة، الأمانة العامة للإنفاق العامة والمساءلة المالية، واشنطن دي سي 20433، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

4 -OCDE, Transparence budgétaire – les meilleures pratiques de l’OCDE, Revue de l’OCDE sur la gestion budgétaire, Vol. 1, n°3.2002.

-OCDE, recommandation du conseil sur la gouvernance budgétaire, gouvernance publique et développement territoriale, Éditions OCDE, 2015.

5- OCDE, Recommandation du conseil sur la gouvernance budgétaire, gouvernance publique et développement territoriale, Éditions OCDE, 2015..

6- OCDE, Principes de l’OCDE pour renforcer l’intégrité dans les marchés publics, Éditions OCDE, 2010.

7-OCDE, l’integrite dans les marches publiques, la bonne pratique de A à z, éditions OCDE, 2007.

8-OCDE, Budget TransparencyToolkit, Éditions OCDE, 2017..

9-International Monetary Fund, Kopits George, Jon Craig, transparency in government operations, occasional paper no. 158, washington dc, january 1998.

سادسا -القرارات والقوانين:

1-القانون 01-16، المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 14 لسنة 2016، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016. ص ص 1-37.

2-المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2010/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 82، الصادرة بتاريخ 2020/12/30. ص ص 1-47.

3- القانون العضوي رقم 16-12، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 50، المؤرخة في 2016/08/28، ص ص 55-65.

4- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02-09-2018 المتضمن قوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 53، الصادرة بتاريخ في 02-09-2018 ص ص 9-20، المعدل والمتمم بالقانون العضوي 19-09-2019 المؤرخ في 11-12-2019، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 78 الصادرة بتاريخ 18-12-2019. ص ص 9-10.

5-القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 28، المؤرخة في 10/07/1984 المعدل والمتمم. ص ص 1040-1049. 1-17.

6- القانون 06-01 المؤرخ 20-02-2006، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 14 المؤرخة في 08-03-2006 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، ص ص 4-14، المعدل والمتمم بالأمر 10-05 المؤرخ 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 50 المؤرخة في 01/09/2010 ص 16، وكذلك المعدل والمتمم بالقانون 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 44 المؤرخة في 10-08-2011، ص 4.

- القانون 10-11، المؤرخ 22-08-2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 37، الصادرة بتاريخ 3-07-2011، ص ص 4-27، المعدل والمتمم بالأمر رقم 21-13 المؤرخ في 31-08-2021 يعدل ويتمم بعض أحكام القانون 10-11 المؤرخ في 22-06-2011، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 67، الصادرة بتاريخ 31-08-2021، ص ص 5-6.

-المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16-09-2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 50، المؤرخ في 20-09-2015، ص ص 3-48.
- المرسوم تنفيذي رقم 20-404، المؤرخ في 29-12-2020 يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 80، الصادرة بتاريخ 29-12-2020.

-القرارات والمداولات:

- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، عرض الأسباب، أبريل 2018.

سابعا- الانترنت:

1- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، كيف يشجع البنك الدولي زيادة شفافية المالية العامة، 2011، ص 01، متاح على الرابط: <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/fiscal.pdf> تاريخ الاطلاع: 16-08-2019.

2- صندوق النقد الدولي، النشرة المعممة رقم 106-05 المؤرخة في 05-08-2005 على الرابط: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/pn05106> تاريخ الاطلاع: 06-05-2019.

3- صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007، ص 18. على الرابط: <https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf> تاريخ الاطلاع: 07-04-2019.

4- تقارير مراعاة الامتثال للمعايير والمواثيق في مجال المالية العامة. تاريخ الاطلاع: 07-08-2019. على الرابط التالي: <http://www.imf.org/external/np/rosc/rosc.asp?sort=topic#FiscalTransparency>

5- شراكة الموازنة الدولية، تاريخ الاطلاع: 23-09-209 على الرابط: <https://www.internationalbudget.org/who-we-are>

6-البنك الدولي، مبادرة إيصال أصوات مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنتدى الأول: التبادل، المالية العامة في العالم العربي: المسألة تبدأ بالشفافية، أبو ظبي، 2013

7-هيئة الأمم المتحدة، مفوضية حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان، قرار رقم 2000/64، الصادر في 26 أبريل لسنة 2000، جلسة رقم 66. على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx>
Consulter le : 23/09/2019

8-هيئة الأمم المتحدة، مفوضية حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان، قرار رقم 2000/64، الصادر في 26 أبريل لسنة 2000، جلسة رقم 66. على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx>
Consulter le : 23-09-2019.

9-هيئة الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الفساد، قرار الجمعية العامة رقم 58-58 المؤرخ في 31/10/2003، الدورة الثامنة والخمسون، وثيقة رقم A/RES/58/4، ص 06. على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/453/13/PDF/N0345313.pdf?OpenElement>
تاريخ الاطلاع 15-04-2019.

10- هيئة الأمم المتحدة، تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة، رقم 67/218 الصادر بتاريخ 21/12/2012، الدورة 67، رقم الوثيقة A/RES/67/218

http://fiscaltransparency.net/PP_Approved_in_General_13Dec15.pdf

Consulter le : 23/09/2019.

11-شراكة الموازنة الدولية، الموازنة المفتوحة 2019، على الرابط:

<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/msh-almwaznt-almftwht-lam-2019>
تاريخ الاطلاع: 16-09-2020

12-شراكة الموازنة الدولية، تقرير مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019 على الرابط:

<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/>
https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/2020-05/2019_Key_Findings_AR.pdf

تاريخ الاطلاع: 09-09-2021.

13- الاتحاد الدولي للمحاسبين ، دليل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، ص 1- 6 تاريخ الاطلاع :15-

06-2020 على الرابط: [IPSAS brochure.pdf \(tag-publication.com\)](https://www.ipsas.org/ipsas-brochure)

14-الاتحاد الدولي للمحاسبين، المزيد من الشفافية والمساءلة في القطاع العام، تاريخ الاطلاع 15-04-2021

على الرابط: <https://www.ifac.org/node/290123#tab1-6>

-15- Banque mondiale Communiqués de presse, La dernière évaluation des politiques et institutions nationales en Afrique révèle des résultats mitigés sur fond de conflits et d'instabilité, le 26 juin 2014. Sur le site suivant :

<https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2014/06/26/latest-assessment-african-policies-institutions-mixed-performance-conflict-instability-blunt-progress>.

Consulter le 12-05-2019.

16 -Un-Ohrlls Et Undep, La Gouvernance pour l'avenir : démocratie et développement dans les pays les moins avancées, p 3. Sur le site suivant :

<http://www.undp-aci.org/publications/other/undp/guides/policy-ldcreport-06f.pdf>.

Consulter le 22-08-2019..

¹⁷ Un-Ohrlls Et Undep, la gouvernance pour l'avenir : démocratie et développement dans les pays les moins avancées, p 6 .sur le site suivant :

<http://www.undp-aci.org/publications/other/undp/guides/policy-ldcreport-06f.pdf>.

Consulter le: 13-10-2019.

18-International Budget Partnership, guide to transparency in government budget reports: why are budget reports important, and what should they include?, edited by vivekramkumar and isaacshapiro, on site:

<https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/Guide-to-Transparency-in-Government-Budget-Reports-Why-are-Budget-Reports-Important-and-What-Should-They-Include-English.pdf> . Consulter le : 12-05-2019